سياسات تطوير التعليم في مصر نحو التصدي لظاهرة الخصخصة غير الرسمية

مقدمة: يمثل التعليم الموازي وظاهرة الخصخصة غير الرسمية للتعليم في مصر او ما يعرف بالدروس الخصوصية أزمة حقيقية استعصت على الكثير من نظم واستراتيجيات التطوير الخاصة بالتعليم عبر عقود، وهي ظاهرة تؤرق الأسر المصرية وتثقل كاهل عائلي هذه الأسر وتسهم في تعزيز التفاوت وفقا لتفاوت القدرات المادية على الإنفاق من الجيب على التعليم، وتسعى هذه الورقة للبحث عن بعض الحلول والاستراتيجيات والآليات للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية ضمن آليات تطوير التعليم في مصر في إطار البحث عن سياسات تعليمية أكثر عدالة.

أهمية المشكلة وحدود الأزمة المرتبطة بالدروس الخصوصية كإحدى معيقات تطوير التعليم:

هل هي أزمة إنفاق من الجيب أكبر في مقابل إنفاق عام ضعيف في ظل تآكل الأجور الحقيقية للأسر المصرية أم هي أزمة مخرجات نظام تعليمي ضعيفة وكيفية مواجهتها بآليات تطوير مختلفة؟ وموضع الظاهرة في خطط تطوير التعليم.

يمكن إرجاع ظاهرة الدروس الخصوصية إلى عدم رضاء الطلبة وأولياء الأمور عن جودة التعليم المقدم لهم ويشير استطلاع للرأي أجرى في ٢٠١٤ إلى أن ٧٠% من أولياء أمور التلاميذ المدرجين في مرحلة التعليم الأساسي هم إما غير راضين إطلاقاً أو غير راضين جزئياً عن جودة التعليم المقدّم إلى أولادهم[١] وتترجم حالة عدم الرضا هذه إلى رغبة في تحسين المستوى التعليمي للأبناء في عملية منافسة غير عادلة وفقا لإمكانات متفاوتة أصلا وذلك عبر الدروس الخصوصية.

كما تسود حالة عدم رضاء شديدة بين المعلمين عن الأجور ومستوى التعليم وتعود ظاهرة عدم الرضا هذه إلى نقص الموارد وسوء تخصيصها ما يشير لاختلال الأجور ما بين المعلمين والمستويات الإدارية الأخرى إذ تشكل الأجور حوالي ٧٨% من مخصصات التعليم[٢]، إذا نظرنا إلى آراء بعض خبراء التعليم في تقييم الإنفاق العام على التعليم في مصر من حيث الملاءمة (كفاية مجموع النفقات المخصصة للتعليم للوفاء بمتطلباتها) والعدالة (ضمان عدم حرمان أي طالب من الانخراط في العملية التعليمية بسبب عدم القدرة المالية أو النوع أو التوزيع الجغرافي)، والكفاءة (عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العام على التعليم نسبة الإنفاق الجاري لجملة الإنفاق) نجد أن مؤشرات مصر متدنية حتى مقارنة بدول مثل سوريا وتونس والأردن ولبنان والمغرب.[٣]

الدروس الخصوصية بين الضرورة والمواجهة أية عدالة مستهدفة: هنا تجدر الإشارة لكيفية تأثير هذه الظاهرة على عدالة النفاذ والإتاحة والحصول على الحق في التعليم وكيفية تجذيرها للتفاوتات وبالتالي شرح للأسباب التي تدفع باتجاه مواجهتها، حيث تلعب الدروس الخصوصية دورا حيويا في تعزيز التفاوتات إذ أنها تتوفر للقادر بشكل أجود وتحول التعليم لسلعة ذات درجات مختلفة من الجودة بحسب الإمكانات المادية فيحصل الطالب من الأسر

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2014.

[٢] هانية صبحي، سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر وأثرها على العدالة الاجتماعية، دراسة تحت الطبع، منتدى البدائل العربي للدراسات ٢١٠٨.

[٣] منتدى البدائل العربي للدراسات، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر، القاهرة ٢٠١٢، https://bit.ly/2zXs5B6

الفقيرة على الحصص المدرسية فقط وسط كثافات طلابية قد تصل ل٦٠ طالبا بالفصل في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية في بعض المحافظات بينما يحصل أقرانه من ميسوري الحال على حصص تعليمية خاصة بالإضافة للحصص المدرسية، وهي لا تعزز التفاوتات بين الطلبة فقط بل بين عشرات المدرسين من محترفي الدروس الخصوصية ومئات الآلاف من زملائهم الأقل حظا في الاستفادة من الدروس الخصوصية سواء من جهة رفضهم للفكرة أو عدم مقدرتهم على المنافسة مع من يسيطرون على سوق الدروس الخصوصية حيث إن حوالي ١٠-١٥% من المعلمين يعطون دروس خصوصية[٤] مع تفاوتات عالية في أسعار الدروس الخصوصية ما يجعل هناك فروقا كبيرة داخل الشريحة التي تقوم بإعطاء دروس خصوصية وبينهم وبين من لا يعطون هذه الدروس بالضرورة

لكن في المقابل يطرح أولياء الأمور والطلاب والذين احتجوا على قرارات وزارية بإغلاق بعض مراكز الدروس الخصوصية رغم قانون التظاهر[٥]، حججا مفادها أننا لا نحصل على تعليم جيد في المدارس العامة والخاصة وبالتالي فإن من حقنا تحسين مستويات أبنائنا وقدراتهم على حل الاختبارات وتجاوز الامتحانات بمجموع كبير ورغم ذلك يعانون مما تمثله تلك الدروس من ضغط على دخول الأسر التي تتدنى باستمرار بفعل الأوضاع الاقتصادية.

ومقابل هذا الطرح فإن رأيا آخر يرى أن النظام التعليمي بمجمله وبما يشمله من دروس خصوصية لا يخرج أكثر من صنايعية درجات أو محترفي اجتياز امتحانات ويدلل على ذلك بالمراكز المتدنية التي تحصل عليها مصر في مؤشرات جودة التعليم[٦]، لكننا بالنهاية أمام أزمة تفرضها الكثافة المتزايدة للطلاب في كافة مراحل التعليم قبل الجامعي وتقود للتنافس الشديد في الحصول على درجات في ظل الوضع الراهن من محاولة الدولة للاستفادة من هذا الإنفاق المجتمعي الكبير على الدروس الخصوصية بتحويلها لأزمة عدم قانونية بعض المراكز التعليمية، مع استهجان أية محاولات لتغييره، يظهر هذا من خلال بيانات وزارة التربية والتعليم كما في الجدول التالي:

---

[٤] هي نسب تقديرية فهي حسب نقابة المعلمين المستقلة ١٠% انظر تصريح نقيب المعلمين المستقلين لموقع مصراوي بعنوان نقابة المعلمين المستقلة: ١٠% فقط من المدرسين يعطون "دروس خصوصية"، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٧، https://bit.ly/2OWBXnT وحسب نقابة المعلمين الرسمية ١٠-١٥% انظر تصريح نقيب المعلمين لجريدة الوطن بعنوان "نقيب المعلمين: كلنا «مخطئون وعاجزون».. ولا بد من إعادة دور المدرسة" ، بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٦، https://bit.ly/2zazGuP، لكن إذا اعتبرنا مجموعات التقوية المدرسية دروسا خصوصية فإن النسبة أكبر بكثير من هذه الأرقام وهذا لا ينفي التفاوت الشديد بين أسعار هذه الدروس لنفس المادة أو بين المواد المختلفة من معلم لآخر ومن مركز دروس خصوصية لأخر.

[٥] إبراهيم رشوان وأحمد حنفي، طلاب الثانوية في البحيرة يتظاهرون ضد قرار غلق مراكز الدروس الخصوصية، جريدة الوطن، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٦، https://bit.ly/2QFZCWn

[٦] ففي أخر تصنيف أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس ٢٠١٧حلت مصر في المرتبة ١٢٩ من بين ١٣٩ دولة بينما جاءت قطر في المركز السادس والإمارات التاسع عالميا، أنظر موقع رصيف ٢٢، كيف جاء ترتيب الدول العربية وفق جودة التعليم لعام ٢٠١٧؟، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١، https://bit.ly/2zYpYNG، ورغم أن تقرير التنافسية العالمية ليس بالتقرير الذي نركن إليه فيما يخص تقييم مستوى التعليم الابتدائي في مصر. والمؤشرات الخاصة بجودة التعليم من الصعب حسمها. بديلا من ذلك نجد معيارًا في الاختبارات الدولية المعيارية، مثل اختبار TIMSS و اختبار PISA ، إذ يُختبر تقدم الطلاب في مهارات اللغة والرياضيات، بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من المؤشرات النوعية استنادًا إلى آراء وتقييمات الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور ورجال الأعمال وللأسف فمصر لم تدخل هذه الاختبارات منذ ٢٠١٥.

المرحلة	2014 / 2013			2015 / 2014			2016 / 2015			2017 / 2016			2018 / 2017		
	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
ماقبل الابتدائى	10227	32459	1110318	10630	33023	1176764	11064	33963	1219995	11250	35105	1244052	11524	36496	1302215
الابتدائى	17619	231196	9906249	17847	231789	10255297	18085	234441	10638860	18263	239029	11074835	18515	243717	11578412
جملة التعليم المجتمعى	4780	4780	99475	5018	5018	106781	5083	5083	114939	5000	5000	123672	4899	4899	128964
جملة الاعدادى	10928	107720	4337705	11228	107859	4523102	11466	109189	4630636	11667	109919	4725732	11960	110205	4819483
جملة الثانوى العام	2994	38549	1455472	3114	39016	1535064	3235	39856	1576336	3334	41296	1641218	3468	42104	1708847
جملة الثانوى الصناعى	966	25000	794215	966	24043	809093	1090	24608	843800	1122	25014	877567	1157	25106	897936
جملة الثانوى الزراعى	199	4813	165513	205	4597	168705	232	4687	187997	241	5050	210369	243	5083	215638
جملة الثانوى التجارى	756	16056	608403	744	15968	615588	730	15620	620528	739	15938	642611	750	16151	687018
جملة ثانوى فندقى	63	1293	41748	80	1495	52364	98	1602	58361	102	1759	62561	116	1753	64250
جملة التربية الخاصة	903	4561	36134	921	4526	37331	939	4519	38135	946	4606	38792	955	4660	38641
الاجمالى	49435	466427	18555232	50753	467334	19280089	52022	473568	19929587	52664	482716	20641409	53587	490174	21441404

جدول تطور أعداد (الفصول والتلاميذ والمدارس) حسب المرحلة ٢٠١٣-٢٠١٨ المصدر موقع وزارة التربية والتعليم https://bit.ly/2zY0U9B

ومن هنا فإن أية محاولة للوصول للمساواة في النفاذ لمستوى معين من التعليم الأساسي للجميع تفرض التعامل مع هذه الظاهرة باتجاه الحد منها ودمجها تدريجيا في المنظومة التعليمية وصولا للقضاء عليها في طريق تحقيق قدر من العدالة في النفاذ للحق في تعليم جيد للجميع.

خبرات تاريخية مصرية ودولية في التعامل مع الأزمة:

حيث هناك حديث حول قدرة محافظة بورسعيد على الحد من الدروس الخصوصية وتحسين مستوى التعليم بها وهو الأمر الذي ينعكس على مؤشرات المحافظة في التنمية البشرية وهي المحافظة التي بها أفضل نصيب للطلبة من المدرسين ١٤ طالب لكل مدرس في المرحلة الابتدائية ربما يرجع هذا لتزايد أعداد المدارس الخاصة كنسبة من إجمالي المدارس بهذه المحافظة، وهناك أيضا تجارب بعض المحافظات الحدودية ذات الفصول قليلة الكثافة والتي لا تظهر بها أزمة الدروس الخصوصية مثل الوادي الجديد والبحر الأحمر ومطروح وشمال وجنوب سيناء وهي تخرج نسب نجاح مرتفعة وأوائل طلبة أيضا بنفس معايير التعليم الحالية[٧]، إذن المعضلة تكمن في كثافة الطلاب بالفصول وتوفير عدد كاف من المعلمين وهما معضلتان مرتبطتان بموازنة القطاع وعدالة توزيع موارده ما بين الطالب والمعلم.

أيضا هناك جدال حول تجربة ماليزيا والبرازيل في تعزيز المساواة في الحصول على التعليم للجميع ففي ماليزيا كانت التفاوتات في الحصول على التعليم بين العرقيات سائدة إلى حد بعيد حتى وصول مهاتير محمد للسلطة وإعادة هيكلته لمنظومة التعليم بمراحلها المختلفة وببرامج تشجع العرقيات الأقل حظا على إلحاق أبنائها بالتعليم ما ساهم في تعزيز المساواة والعدالة في النفاذ للتعليم، وفي البرازيل كانت هناك تفاوتات كبيرة بين بعض المناطق والولايات والبعض الآخر في النفاذ للتعليم[٨] وحتى بعض دول الخليج الإمارات وقطر حيث حضرت الدولتان في العديد من مؤشرات جودة التعليم وفي مؤشر اختبار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للقراءة والرياضيات والعلوم إذ جاءت الإمارات في المركز ٤٦ من بين ٥٦ دولة شملها تقرير ٢٠١٥ بينما كانت قطر رقم ٥٦ في التقرير[٩] وتطور مؤشراتهما في جودة التعليم ملفت للانتباه وجدير بالبحث، تأتى تلك الطفرة بفضل توجه الدولة للاهتمام

[٧] حيث تحتل بورسعيد المرتبة الأولى في نسب النجاح في الثانوية العامة وتأتي في المراتب الأولى في الثانوي الصناعي والتجاري والزراعي يمكن الاطلاع على نتائج الشهادات العامة للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦، على موقع وزارة التربية والتعليم، على الرابط التالي: https://bit.ly/2QzZ9oA

[٨] منتدى البدائل العربي للدراسات، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر، مرجع سابق.

[9] PISA 2015 Results in Focus, OECD 2018 P25, https://www.oecd.org/pisa/pisa-2015-results-in-focus.pdf

بالتعليم ورصد ميزانيات أكبر للاستثمار فيه سواء باعتباره أحد مؤشرات التنمية البشرية أو أحد المتطلبات الأساسية للارتقاء بمؤشرات التنافسية العالمية التي تتطلبها تلك الاقتصادات للحفاظ على مستويات نموها، كما تم دمج التعليم العالي والتعليم العام تحت مظلة واحدة هي وزارة التربية والتعليم مع وضوح أولويات الدولة في قطاع التعليم ومنها تحقيق الجودة والتنافسية وتحسين الكفاءة من خلال إعادة تركيز المهام وحسن استثمار الموارد والمساءلة والارتقاء بالطالب والمعلم على حد سواء وتعزيز عمل منظومة التعليم بشقيه الحكومي والخاص.

عوامل النجاح في التجربة الإماراتية عديدة، أهمها أن التعليم التقليدي لم يعد له مكان في مدارس الدولة الحكومية، حيث أخرجته وزارة التربية والتعليم من شكله الجامد الممثل في الكتاب الورقي فقط وحولته إلى تعلم إلكتروني وذلك بتوزيع أجهزة إلكترونية مختلفة على طلاب مستهدفين في المدارس المطبقة للمرحلة الأولى لمشروع "التعلم الذكي" ، وانتهت من إنجاز النظام الإلكتروني المتكامل لإدارة المكتبات المدرسية ومن هنا تم تطوير التعليم ومخرجاته، ساعد على ذلك الأجندة الوطنية التي عملت علي مضاعفة الاستثمار للتعليم لتعزيز التحاق أكبر عدد ممكن من الطلبة في مرحلة رياض الأطفال وهي الأساس.[١٠]

لكن ثمة محاذير في هذه التجربة تكمن في أن مستوى الدخول المرتفع ومستوى الانتشار التكنولوجي العالي والقدرة على جلب الخبرات التدريبية العربية والعالمية بالإضافة لمستوى تطور البنية التحتية للمعلومات وتطور سرعات الانترنت ومستويات التنافسية العالمية أعلى بكثير منها في مصر ومع ذلك شهدت تطبيقا تدريجيا لأنظمة التعلم الذكي العنصر الأهم في التجربة هنا أنها تستهدف الوصول لمؤشرات معينة قابلة للقياس ومرتبطة بالأهداف الكلية للاقتصاد سواء كنا متفقين أو مختلفين مع تلك الأهداف.

الاستراتيجيات الأساسية للتعامل مع أزمة الدروس الخصوصية:

وفي هذا الإطار نعرض للجدال بين الاتجاهات القائلة بدمج منظومة الدروس الخصوصية في العملية التعليمية وبين المنظور القائل بأن لا إصلاح للتعليم دون مكافحة الدروس الخصوصية والحجج المؤيدة لكل اتجاه وكيفية تجاوز هذا الجدال، ولطرح الجدل بصيغة أخرى فإن هناك تساؤل عما يمكن أن يحدثه تجميع الإنفاق العام والخاص على التعليم في جهة واحدة مع افتراض تحسين الكفاءة والعدالة والملاءمة.

إن أية استراتيجية للتعامل مع الدروس الخصوصية لا بد أن تكون في إطار إصلاح المنظومة التعليمية ككل بما يتضمنه ذلك من تعديلات في المناهج والأساليب وزيادات في المخصصات وحسن إدارة وتوجيه لها، وفي هذا الإطار فإن استهداف خفض الكثافة التعليمية بالفصول عن طريق زيادة عدد المدارس والمدرسين أو حسن استغلال المدارس المتاحة وتوزيع الطلاب عليها بكفاءة خلال ٣ فترات بمعايير محددة يمكن أن تساهم بفعالية في خفض حدة أزمة الدروس الخصوصية وذلك بفقد الحاجة إليها عندما لا تزيد الكثافات في الفصول عن ٢٥ طالب.

[١٠] زينب هاشم، كيف تفوقت «الإمارات» فى التعليم واحتلت المركز ٤٥ عالميا بمؤشر الجودة؟ بوابة الأهرام العربي، ٢٠١٧/٨/١، https://bit.ly/2NsT0Zb

الآليات التنفيذية لاستراتيجيات التعامل مع الخصخصة غير الرسمية في إطار التطوير: وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى آليات التحول للتعلم الإليكتروني الذاتي وفكرة المدارس الذكية قدر الإمكان في المراحل المتقدمة كالثانوية العامة بالتوازي مع مساعي تطوير المناهج وكيفية تأثيرها على تقليل نسب الدروس الخصوصية، كما يمكن اعتماد التدريجي لمنظومة الدروس الخصوصية في التعليم باتجاه إنهاء هذه الظاهرة وبما يضمن عدالة الحصول على الحق في التعليم.

إذا كنا بصدد محاولة للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية فإننا لابد أن نستهدف خفض كثافة التلاميذ بالفصول والبيانات التفصيلية المنشورة على موقع وزارة التربية والتعليم تشير إلى تفاوتات للكثافة ما بين المحافظات المختلفة من ٢٢,٩ طالب لكل فصل في جنوب سيناء إلى ٤٩,٢ طالب لكل فصل في الجيزة، وهذه النسبة تتضمن تفاوتات ما بين التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي والثانوي العام والصناعي والتجاري والفندقي[١١]، ولا يمكن استهداف خفض الكثافة إلا بأحد طريقين مضاعفة أعداد المدارس والمعلمين في بعض المراحل التعليمية وزيادتها بنسب معقولة في مراحل أخرى أو كفاءة استخدام المدارس لأكثر من فترة مع زيادة أعداد المدرسين أو بنفس الأعداد مع رفع الأجور بما يشغل أوقاتهم المنصرفة للدروس الخصوصية بحيث إن زيادة ساعات العمل قد تحد من الوقت المتاح للدروس الخصوصية.

وفي المحافظات كثيفة العدد يمكن طرح فكرة التعلم الإليكتروني الذاتي كاختيار للطلاب وأولياء الأمور في المرحلتين الإعدادية والثانوية على غرار نظام المنازل لكن مع إجراء اختبارات وتدريبات وضمانات بنفاذ كافة الطلاب الذين يختارون هذا النظام للبنية التحتية للمعلومات من انترنت وأجهزة إليكترونية وقدرات على التعامل مع هذه التقنيات.

أما بخصوص الدمج التدريجي لمنظومة الدروس الخصوصية في المنظومة التعليمية فيتم بالتوازي مع تحسين المنظومة الرسمية وشغل أوقات المعلمين والطلاب بأنشطة رياضية واجتماعية مضافة للمجموع ومحسوبة في أنظمة التقييم مع رفع أجور المعلمين وفقا لساعات العمل والحصص الموكلة إليهم وليس وفقا لنظام الأقدمية المتبع، ويتم ذلك عن طريق مد نظام الفترتين في مختلف المناطق ذات الكثافات العالية مع ضمان توزيع عادل للأعباء والأجور على المعلمين والإداريين لحين توفير العدد اللازم من المدارس للوصول للكثافات الملائمة، فلا يمكن منع الطلاب والأهالي من تحسين مستوياتهم التعليمية أو على الأقل مستويات التحصيل الدراسي وفق النظام السائد عبر الدروس بدون تقديم بديل لهم بتحسين جودة التعليم وللأساتذة بتحسين الأجور.

خاتمة وتوصيات:

إن نظام التعليم المصري الحالي لا يبدو سهلا بما يشمله من تنويعات بين التعليم الديني والتعليم المدني وبين التعليم الخاص والعام وبين التعليم الفني بتنوعاته (زراعي–صناعي–تجاري–فندقي) ونظام الثانوية العامة وبانفصال

[١١] وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للمعلومات، الإحصاءات والمؤشرات للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، https://bit.ly/2KcTVft

ما قبل الجامعي عن الجامعي، ولا يمكن أن تلخص إشكالياته في ورقة محدودة الإطار لكن يمكن توجيه بعض الملاحات والتوصيات في إطار إشكالية الدروس الخصوصية.

تتمثل الملاحظة الأولى في اهتمام كافة خطط التطوير بموضوعات التطوير التكنولوجي سواء عبر توزيع التابلت أو عبر تطوير غرف ومعامل التكنولوجيا بالمدارس وهي أمور جيدة في الإطار العام لعملية التطوير لكن الأهم هو معالجة التفاوتات سواء عبر دراستها بمقارنة البيانات القيمة المتاحة على موقع الوزارة أو عبر خبراء لوضع مؤشرات للتفاوتات ولطرائق الحد من هذه التفاوتات وهنا يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية والبرازيلية في الحد من التفاوتات عبر لجان وصناديق ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد.

تتمثل الملاحظة الثانية في أن وضع القضاء على الدروس الخصوصية كهدف قد يكون خاطئا إذ أن الأفضل بحث أسبابه الكامنة في التفاوتات وضعف أجور المدرسين والكثافات الطلابية العالية في الفصول وانخفاض ساعات التدريس الفعلية لبعض المدرسين مع تزايد خبراتهم وتحول بعضهم لإداريين لرفع رواتبهم، كما أنه ينبغي لأية خطة أن تضع مؤشرات للنجاح مثل الوصول بكثافة الفصول لرقم معين كل خمس سنوات مثلا مع الأخذ في الاعتبار تفاوتات الأعداد والزيادات السكانية والإمكانيات بكل محافظة ومدينة وقرية، أو الوصول بمؤشرات اختبارات القراءة والعلوم والرياضيات المعروفة عالميا لمستويات معينة.

يمكن الاستفادة من الحالات العالمية المذكورة في بعض الأمور فمن الإمارات وماليزيا في موضوع المدارس الذكية والتطورات التكنولوجية في قطاع التعليم وفي دمج مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي بالنظام التعليمي بما يزيد من سنوات التمدرس ويحسن قدرات الطلبة على القراءة والكتابة في المرحلة الابتدائية ويقلل الضغط على المدرسين ومن البرازيل في كفاءة وعدالة التوزيع والمساواة في النفاذ للخدمة عبر ربط المخصصات بكل طالب وبالمدرسة ومن تجارب المحافظات المصرية المنخفضة الكثافة في استهداف زيادة أعداد الفصول أو محفزات لإعادة التوزيع في مراحل متقدمة من التعليم كالثانوية.

هناك ضرورة دستورية ومجتمعية للالتزام بالنسب المقررة للإنفاق على التعليم والبحث العلمي ويجب اسيتفائها وصولا للمعدلات العالمية وللأسف نحن بعيدين عن هذه النسب ولذا يجب استهداف الوفاء بهذه الالتزامات في طريق تحسين جودة التعليم وتقليل ظاهرة التسرب ودمج التعليم ما قبل المدرسي في المنظومة التعليمية لتحسين قدرات الطلبة على القراءة وزيادة معدلات التمدرس، وهنا يمكن الاستفادة من جهود المجتمع المدني في إنشاء وإدارة دور الحضانة مع وجود مناهج معتمدة من الوزارة وموحدة على مستوى الجمهورية.

لا يقل التعليم أهمية عن أية قطاعات تدر عائد مباشر كالمشروعات القومية الكبرى التي طرحت في السنوات الأربع الماضية وبالتالي يجب تبني قضية التعليم بالقضاء على الكثافات الطلابية العالية عبر بناء أعداد مدارس تستهدف سد العجز الحالي في أعداد المدارس ورفع الأجور بما يحفز المعلمين المعارين على العودة أو يضمن تعيين معلمين جدد مع استهداف تحسين الجودة كيفيا وكميا عبر استهداف تحسين ترتيب مصر عبر المؤشرات العالمية الجادة كاختبارات القراءة والعلوم والرياضيات الدولية مثل اختبار TIMSS و اختبار PISA ، فالتعليم دالة مباشرة في تحسين مؤشرات التنافسية ومناخ الاستثمار الذي هو هدف مباشر لحكوماتنا المتعاقبة.